أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

تطبيق معيار صافي التمويل المستقر والتحديات المرتبطة بأزمة فيروس كورونا المستجد

(تجربة بنك الكويت المركزي)

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

رقم
171
2021

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

تطبيق معيار صافي التمويل المستقر والتحديات المرتبطة بأزمة فيروس كورونا المستجد

(تجربة بنك الكويت المركزي)

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي

2021

تـقديـم

أرسـى مجلس محافظي المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية تقليداً منذ عدة سـنوات، بدعوة أحد أصـحاب المعالي والسـعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصـدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصـرفية التي تتعلق بأنشـطة المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضـوء ما تضـمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسـب أن تتاح لها أكبر فرصـة من النشـر والتوزيع. لذلك، فقد باشـر الصـندوق بنشـر هذه السـلسـة التي تتضـمن الأوراق التي يقدمها السـادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصـندوق حول القضـايا النقدية والمصـرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشـر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضـايا. فالهدف الرئيسـي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضـوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

مقدمة	4
أولاً: متطلبات السيولة الرقابية	5
ثانياً: تحديثات متطلبات السيولة قبل جائحة كورونا وبعدها	7
ثالثاً: معيار صافي التمويل المستقر	8
رابعاً: أوضاع السيولة في البنوك الكويتية قبل وبعد جائحة كورونا	15
خامساً: الملاحظات الختامية	17
قائمة المصادر والمراجع	19

مقدمة[1]

تتمثل أبرز الإصلاحات المصرفية التي قامت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية على صعيد السيولة، بوضع متطلبات كمية ونوعية للسيولة بهدف تعزيز قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بإلتزاماته، والحفاظ على سلامة مراكزه المالية، وتخفيض مخاطر السيولة في الأجلين القصير والمتوسط، حيث أصدرت اللجنة متطلبات تطبيق نسبتين للسيولة، الأولى تختص بالسيولة قصيرة الأجل وهي نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio LCR)، والأخرى تختص بالسيولة متوسطة وطويلة الأجل وهي نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio NSFR)، فيما يخص معيار صافي التمويل المستقر، فقد سبق أن أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 2014 ورقة بخصوص معيار نسبة صافي التمويل المستقر بعنوان "نسبة صافي التمويل المستقر The net stable funding ratio"، حيث يهدف هذا المعيار إلى التأكد والتحقق من أن التمويل المستقر المتاح لدى البنك يكفي لمواجهة ومقابلة التمويل المستقر المطلوب، ويمكن تعريف التمويل المستقر المتاح (Available Stable Funding) بأنه مصادر التمويل على جانبي حقوق الملكية والمطلوبات لكل بنك التي تأخذ صفة الاستقرار، وذلك بالإستناد إلى تطبيق نسب ترجيحية لمعاملات التمويل المستقر المتاحة لها والتي يحددها المعيار في ضوء أهمية وطبيعة بنود هذه المصادر ودرجة استقرارها، حيث تتراوح نسب معامل التمويل المستقر المتاح التي يتم تطبيقها من 100 في المائة (الأكثر استقراراً) إلى 0 في المائة (الأقل استقراراً). أما صافي التمويل المطلوب، فيُعرف بموجب هذا المعيار بأنه استخدامات مصادر التمويل على جانبي الأصول داخل الميزانية وخارجها، والتي يجب أن يواجهها أو يقابلها تمويل مستقر، استناداً إلى تطبيق نسب ترجيحية لمعاملات التمويل المستقر المطلوب لها والتي تتراوح من 100 في المائة (على سبيل المثال: معامل

[1] تشكر أمانة فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، بنك الكويت المركزي على إعداد مسودة هذه الورقة.

القروض لمدة أكثر من سنة) إلى 0 في المائة (على سبيل المثال: معامل احتياطيات البنوك لدى البنك المركزي).

ويتم إحتساب الحد الأدنى الواجب على البنك الإلتزام به من معيار صافي التمويل المستقر من خلال قسمة نسبة التمويل المستقر المتاح على التمويل المستقر المطلوب، والتي يجب أن لا تنخفض عن 100 في المائة.

في الكويت، ينعم القطاع المصرفي الكويتي بالعمل في بيئة وفيرة المدخرات لسنوات طويلة، بسبب العوائد النفطية الكبيرة. بالرغم من الأزمة التي أضرت بأسواق النفط في أعقاب جائحة كورونا هذا العام، إلا أن أوضاع السيولة في القطاع المصرفي مستقرة ووافرة، ويعد ذلك ثمرة لجهود بنك الكويت المركزي الحثيثة في إدارة المخاطر في القطاع المصرفي وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة ضغوط السيولة وإضفاء مزيد من الاستقرار على هياكلها التمويلية من خلال سياسة نقدية حصيفة. في هذا الإطار، ستناقش هذه الورقة التجربة الكويتية في تطبيق معيار صافي التمويل المستقر والتحديات المرتبطة بالتطبيق في أعقاب جائحة فيروس كورونا المستجد.

أولاً: متطلبات السيولة الرقابية

في إطار الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي لمواكبة المعايير الرقابية العالمية، وفي إطار تطوير الأساليب والأدوات الرقابية، فقد اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي في اجتماعه المنعقد بتاريخ 25 أكتوبر 2015 معيار صافي التمويل المستقر بشكله النهائي للبنوك المحلية التقليدية والإسلامية، بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الكويت. ويأتي إصدار هذا المعيار في إطار الإجراءات التي اتخذها بنك الكويت المركزي لتطبيق حزمة

إصلاحات بازل III، ذلك إلى جانب التعليمات السارية حالياً المتعلقة بأوضاع السيولة لدى البنوك.

باستكمال تطبيق ذلك المعيار، تصبح البنوك الكويتية مُلزمة بخمسة متطلبات سيولة رقابية على جميع الحسابات وفي كل وقت، هذه المتطلبات هي:

1- معيار تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio-LCR).
2- معيار صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio-NSFR).
3- نظام السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات (Maturity Ladder Approach).
4- نسبة القروض إلى مصادر التمويل المتاحة (Maximum Lending Limit-MLL).
5- نسبة السيولة الرقابية (Regulatory Liquidity Ratio-RLR).

في هذا السياق، أثبتت التجربة قدرة البنوك على الإلتزام بتطبيق هذه المعايير دون صعوبات. وتعزيزاً لمبادئ الإدارة الحصيفة والرقابة على مخاطر السيولة، فإن لكل من المعايير المذكورة أعلاه هدف مستقل. حيث يهدف معيار تغطية السيولة (LCR) لتعزيز مرونة إدارة مخاطر السيولة في البنوك، من خلال ضمان قدرة البنوك على توفير ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة لتخطي سيناريو ضغط لمدة شهر، بينما يهدف معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) إلى تعزيز إدارة السيولة لدى البنوك من خلال المحافظة على مصادر تمويل أكثر استقراراً لمقابلة الأصول والأنشطة خارج الميزانية. وبدوره يعمل هيكل التمويل المستقر على التقليل من احتمالية حدوث فجوات واسعة في مصادر التمويل الاعتيادية يمكن أن تؤدي إلى تآكل السيولة. وتحمي

نسبة السيولة الرقابية (RLR) البنوك من متطلبات التمويل غير المتوقعة، ووفقاً لنظام سلم الإستحقاقات كأسلوب لقياس السيولة فإنه يتم مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية لأصول البنك بالتدفقات النقدية المستقبلية لخصومه خلال فترات إستحقاق محددة، على أن تتضمن الإلتزامات واجبة السداد والإلتزامات الطارئة، خاصة بما يتعلق بحدود الائتمان الممنوحة التي يمكن سحبها، لذلك لا تواجه البنوك في الكويت تحديات باستكمال جميع متطلبات السيولة الرقابية.

ثانياً: تحديثات متطلبات السيولة قبل جائحة كورونا وبعدها

في إطار الخطوات والتدابير للحد من تداعيات فايروس كورونا على النمو الإقتصادي والقطاع المصرفي بدولة الكويت ولتخطي هذه الأزمة بنجاح، فقد بادر بنك الكويت المركزي إلى تطبيق سياسات نقدية تيسيرية مدعومة بسياسات رقابية موجهة لتوسيع المساحة الإقراضية أمام البنوك، وتعزيز قدراتها التمويلية للمساهمة في إنعاش الاقتصاد متصديةً لتداعيات الجائحة وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والمصرفي.

فمنذ اندلاع الأزمة، أدخل بنك الكويت المركزي تعديلات على بعض التعليمات الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي (Macroprudential Tools)، تضمنت معدلات كفاية رأس المال، إضافةً إلى معايير السيولة الرقابية على النحو التالي:

- خفض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة ليصبح 80 في المائة بدلاً من 100 في المائة.
- خفض الحد الأدنى لمعيار صافي التمويل المستقر ليصبح 80 في المائة بدلاً من 100 في المائة.

- خفض الحد الأدنى لنسبة السيولة الرقابية لتصبح 15في المائة بدلاً من 18 في المائة.
- رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة بسلم الإستحقاقات بمعدل 10 في المائة لكل فترات الإستحقاق.
- رفع الحد الأقصى المتاح للتمويل ليصبح 100 في المائة بدلاً من 90 في المائة.

ثالثاً: معيار صافي التمويل المستقر

نستعرض فيما يلي تفاصيل الموضوع الرئيس لهذه الورقة، التي تهدف لمناقشة معيار صافي التمويل المستقر وتجربة دولة الكويت في تطبيقه على كلٍ من البنوك التقليدية والإسلامية.

- **الغاية من تطبيق المعيار**

يهدف معيار صافي التمويل المستقر إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى البنوك، حيث يتطلب من البنوك المحافظة على مصادر تمويل أكثر استقراراً لمقابلة الأصول والأنشطة خارج الميزانية. بدوره يعمل هيكل التمويل المستقر على التقليل من إحتمالية حدوث فجوات واسعة في مصادر التمويل الإعتيادية يمكن أن تؤدي إلى تآكل السيولة، ما قد يزيد مخاطر فشل البنوك وإحتمالية حدوث أوضاع ضاغطة في القطاع المصرفي بشكل عام. كما يقوم معيار صافي التمويل المستقر بالحد من الإعتماد الزائد على التمويل قصير الأجل من قطاع الشركات (Wholesale Funding)، وبالتشجيع على الإرتقاء بتقييم مخاطر التمويل على مستوى النشاطات داخل الميزانية وخارجها، وبتعزيز إستقرار مصادر التمويل.

يُعتبر نشاط البنوك في جمع الودائع وتوظيفها في أنشطة التمويل المختلفة جزءً أساسياً من الوساطة المالية التي تساهم في توزيع الموارد بكفاءة وفي خلق الإئتمان، وقد ينتج عن ذلك عدم مواءمة إستحقاقات الودائع والأصول. في كثير من الأحوال، وعلى نحو ما أفصحت عنه الأزمة المالية والاقتصادية في عام 2008، فإن هناك ضعفاً في الحوافز الخاصة بالحد من الإعتماد الزائد على التمويل غير المستقر، في مقابل وجود حوافز تدعو البنوك إلى زيادة الرفع المالي لديها، والتوسع في ميزانية البنك بشكل سريع إعتماداً على وفرة مصادر التمويل قصيرة الأجل لديها من غير عملاء التجزئة. وقد يؤدي ذلك إلى التقليل من قدرة البنك على الإستجابة لصدمات السيولة والملاءة عند حدوثها، وقد يكون له تأثير على مستوى الجهاز المصرفي في حال عدم تمكن البنك من تحمل التكلفة المرتبطة بفجوات التمويل الكبيرة، كما قد يؤدي ترابط الجهاز المصرفي إلى تفاقم امتداد الصدمات.

- **نطاق تطبيق المعيار**

يتعين على البنوك إحتساب معيار صافي التمويل المستقر بشكل منفرد لكلٍ من المستويات التالية:

- المستوى (أ): على المستوى المحلي (داخل الكويت) بما يشمل المركز الرئيسي وفروعه داخل الكويت.
- المستوى (ب): على مستوى البنك بما يشمل المركز الرئيسي وفروعه داخل الكويت وخارجها.
- المستوى (ج): على أساس مجمع (المجموعة المصرفية شاملة الفروع والشركات التابعة داخل وخارج الكويت).

- **المنهجية وطريقة الإحتساب**

يعرف معيار صافي التمويل المستقر على أنه نسبة إجمالي التمويل المستقر المتاح إلى إجمالي التمويل المستقر المطلوب، حيث يتعين على البنوك المحافظة على هذه النسبة لتكون على الأقل 100 في المائة بشكل مستمر. ويعتمد مبلغ التمويل المستقر المطلوب والمتاح على خصائص السيولة وفترات الإستحقاق المتبقية للأصول والإنكشافات خارج الميزانية.

$$\frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح (Available Stable Funding – ASF)}}{\text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب (Required Stable Funding – RSF)}}$$

فيما **يخص التمويل المستقر المتاح (ASF)**، فيُعرف على أنه ذلك الجزء من رأس المال والإلتزامات التي يتوقع أن يمثل مصادر أموال يعتمد عليها لفترة تمتد لسنة واحدة، ويتم قياس قيمته بالإعتماد على خصائص الإستقرار النسبي في مصادر تمويل البنك، بما في ذلك الإستحقاق التعاقدي للإلتزامات والإختلاف في ميول مختلف أصحاب التمويل من حيث سحب التمويل.

أما **التمويل المستقر المطلوب (RSF)**، فيُعرف على أنه ذلك الجزء من الأصول والإنكشافات خارج الميزانية التي يتوقع تمويلها بصفة مستمرة خلال سنة واحدة، ويتم قياس مبلغه بالاعتماد على الخصائص العامة لأوجه مخاطر السيولة للأصول والإنكشافات خارج الميزانية.

جدول (1): ملخص فئات الالتزامات ومعاملات التمويل المستقر المتاح القصوى المرتبطة بها

معاملات التمويل المستقر المتاح	مكونات فئات التمويل المستقر المتاح
%100	• رأس المال الرقابي (باستثناء أدوات الشريحة الثانية التي لها فترات استحقاق متبقية أقل من سنة واحدة). • أدوات رأس المال – بخلاف المدرج أعلاه – والالتزامات التي لها فترات استحقاق فعلية متبقية لسنة واحدة أو أكثر. • حقوق الأقلية التي لها فترة استحقاق فعلية سنة واحدة أو أكثر.
%95	• الودائع المستقرة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة سواء كانت تحت الطلب أو توفير، أو ودائع لأجل التي لها فترات استحقاق متبقية أو مدة إخطار بالسحب أقل من سنة واحدة.
%90	• الودائع الأقل استقراراً لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة سواء كانت تحت الطلب أو توفير، أو ودائع لأجل التي لها فترات استحقاق متبقية أو مدة إخطار بالسحب أقل من سنة واحدة.
%50	• التمويل المضمون وغير المضمون الذي له فترات استحقاق متبقية أقل من سنة واحدة والمقدم من المؤسسات غير المالية. • الودائع التشغيلية. • التمويل الذي له فترات استحقاق متبقة أقل من سنة واحدة والمقدم من الجهات الحكومية، ومؤسسات القطاع العام وبنوك التنمية. • التمويل المضمون وغير المضمون الآخر الذي يتم إدراجه في الفئات أعلاه والذي له فترات استحقاق متبقية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة، بما في ذلك التمويل من البنوك المركزية والمؤسسات المالية. • حقوق الأقلية التي لها فترة استحقاق فعلية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة.
%0	• جميع فئات الالتزامات ورأس المال التي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه، بما ذلك الالتزامات الأخرى التي ليس لها فترات استحقاق محددة (مع أخذ المعاملة الخاصة للضرائب المؤجلة على جانب الالتزامات وحقوق الأقلية بالاعتبار). • المشتقات على جانب الالتزامات بعد تقاص المشتقات على جانب الأصول في الأصول في حال كانت المشتقات على جانب الالتزامات لأعراض معيار صافي التمويل المستقر أكبر من المشتقات على جانب الأصول. • الدفعات المستحقة في تاريخ المعاملة (“Trade Date” Payables) الناتجة عن عمليات شراء أدوات وعملات أجنبية وسلع.

جدول (2): ملخص فئات الأصول ومعاملات التمويل المستقر المطلوب المرتبطة بها

معاملات التمويل المستقر المطلوب	مكونات فئات التمويل المستقر المطلوب
%0	• أوراق النقد والمسكوكات المعدنية واحتياطات البنك المركزي. • المطالبات على البنوك المركزية التي لها فترات استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر.
%5	• الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول غير المرهونة باستثناء أوراق النقد والمسكوكات واحتياطات البنك المركزي.
%10	• القروض والودائع غير المرهونة المقدمة للمؤسسات المالية والتي لها فترات استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر في حال كانت القروض مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول وكان للبنك إمكانية إعادة رهن الضمان المستلم طوال فترة القرض.
%15	• الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/ الفئة (أ) غير المرهونة. • جميع القروض والودائع غير المرهونة الأخرى والمقدمة للمؤسسات المالية التي لها فترات استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر وغير المدرجة في الفئات السابقة.
%50	• الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/ الفئة (ب) غير المرهونة. • الأصول السائلة عالية الجودة والمرهونة لفترة ما بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة. • جميع القروض والودائع المقدمة للمؤسسات المالية والبنوك المركزية ذات فترات استحقاق ما بين ستة أشهر وأقل من سنة. • الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية.
%65	• القروض السكنية المؤهلة غير المرهونة والتي لها فترات استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر، والتي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال – بازل (3) . • القروض والودائع غير المرهونة الأخرى اليت لم يتم إدراجها في الفئات السابقة، باستثناء القروض والودائع المقدمة للمؤسسات المالية والتي لها فترات استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر، والتي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال – بازل (3) .

معاملات التمويل المستقر المطلوب	مكونات فئات التمويل المستقر المطلوب
%85	• النقد والأوراق المالية والأصول الأخرى المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود المشتقات والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي. • القروض المنتظمة الأخرى غير المرهونة التي لا تخضع لوزن مخاطر 23% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال – بازل (3) والتي لها فترات استحقاق سنة واحدة أو أكثر، باستثناء القروض والودائع المقدمة للمؤسسات المالية. • السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب.
%100	• جميع الأصول المرهونة لفترة سنة أو أكثر. • المشتقات على جانب الأصول بعد تقاصها مع المشتقات على جانب الالتزامات، في حال كانت المشتقات على جانب الأصول أكبر من المشتقات على جانب الالتزامات، وذلك لأغراض معيار صافي التمويل المستقر. • جميع الأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة، بما يشمل القروض غير المنتظمة (بالصافي من المخصصات غير المنتظمة)، والقروض والودائع المقدمة للمؤسسات المالية التي لها فترات استحقاق سنة واحدة أو أكثر، والأسهم التي لا يتم تداولها داخل نطاق سوق رسمي، والأصول الثابتة، والاستقطاعات من رأس المال الرقابي، وأصول شركات التأمين التابعة والأوراق المالية المتعثرة.

- **أوجه الاختلاف ما بين نسبة تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR)**

إن الإختلاف الرئيس بين المعيارين يتمثل بأن نسبة تغطية السيولة (LCR) تضمن المرونة قصيرة المدى لدى البنوك لتخطي سيناريو ضغط لمدة شهر، بينما يهدف معيار صافي التمويل المستقر إلى تقليص مخاطر التمويل على المدى الطويل من خلال الإحتفاظ بمصادر تمويل أكثر إستقراراً لمواءمة إستحقاقات الأصول داخل الميزانية وخارجها، كما هو موضح أدناه:

نسبة تغطية السيولة (LCR)	معيار صافي التمويل المستقر (NSFR)
• يهدف لتعزيز مرونة إدارة مخاطر السيولة في البنوك من خلال ضمان أن لدى البنوك ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة لتخطي أزمات السيولة، من خلال سيناريو ضغط لمدة شهر. • يضمن قدرة البنك على الاستمرار بتأدية أعماله خلال الفترات الضاغطة. • يؤكد على أهمية إدارة مخاطر السيولة قصيرة المدى في القطاع المصرفي.	• يهدف لتعزيز متانة البنوك على المدى الطويل في ضوء مواءمة استحقاقات الأصول داخل الميزانية وخارجها وتوجيه البنوك للاعتماد على مصادر تمويل أكثر استقراراً في تمويل أصولها. • يقلل من احتمالية نشأة أزمة سيولة من خلال عدم تطابق مصادر التمويل واستخداماته. • يحد من الاعتماد على مصادر التمويل قصيرة الأجل غير المستقرة.
قيمة الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) / صافي التدفقات النقدية الخارجة في الـ 30 يومًا التالية	إجمالي التمويل المستقر المتاح (ASF) / إجمالي التمويل المستقر المطلوب (RSF)

- **تطور مراحل تطبيق معايير بازل للسيولة**

ضمن الإجراءات التي اتخذها بنك الكويت المركزي لتطبيق حزمة إصلاحات بازل III، فقد تم تطبيق معيار تغطية السيولة تدريجياً على مدى خمس سنوات، في حين تم تطبيق معيار صافي التمويل المستقر لأغراض المتابعة في البداية فقط ولمدة ثلاث سنوات قبل أن يتم تطبيقه بالكامل. هذا وكانت البنوك تتمتع بنسب تفوق 100 في المائة عند بداية التطبيق.

السنة	معيار تغطية السيولة (LCR)	معيار صافي التمويل المستقر (NSFR)
2015	لأغراض المتابعة	لأغراض المتابعة
2016	%70	لأغراض المتابعة
2017	%80	لأغراض المتابعة
2018	%90	%100
2019	%100	%100

رابعاً: أوضاع السيولة في البنوك الكويتية قبل وبعد جائحة كورونا

واصلت البنوك الكويتية المحافظة على قوة معايير السيولة ومتانتها حتى بعد تداعيات الجائحة، حيث لا يزال القطاع المصرفي يشهد وفرة في السيولة، وعلى النحو الذي تظهره المؤشرات ومنها معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر، كما هو موضح أدناه:

1) نسبة تغطية السيولة (LCR)

أثرت تداعيات الأزمة على نسب تغطية السيولة، مدفوعة بالحركة العكسية لكل من قيمة الأصول السائلة عالية الجودة وصافي التدفقات النقدية الخارجة. ومع ذلك، بقيت النسب أعلى من متطلبات الحدود الدنيا لتعليمات بنك الكويت المركزي (قبل التخفيف وبعده)، وذلك ثمرة لتطبيق الرقابة الجزئية وأدوات التحوط الكلي خلال السنوات الماضية.

شكل (1): تطور نسبة تغطية السيولة لدى القطاع المصرفي في الكويت

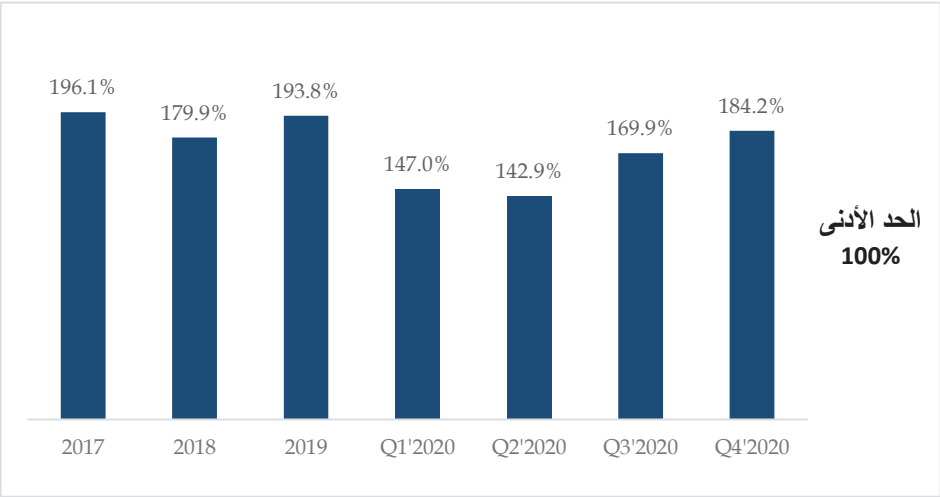

- المصدر: بنك الكويت المركزي

2) معيار صافي التمويل المستقر (NSFR)

لوحظت زيادة طفيفة في معيار صافي التمويل المستقر لدى القطاع مدفوعةً بارتفاع قيم التمويل المستقر المتاح، ومدفوعاً بارتفاع الودائع خلال الأزمة بشكل سريع دون وجود فرص تمويلية وإستثمارية كافية لتوظيفها.

وفيما يخص معيار صافي التمويل المستقر، فقد تم تطبيق ذات المتطلبات على البنوك التقليدية والإسلامية، باستثناء جانب انكشاف البنوك الإسلامية على مخاطر الاستثمارات العقارية. وبالتالي فإن النتائج متقاربة لكل من البنوك التقليدية والإسلامية، وبشكل عام يستكمل القطاعان تطبيق المعيار دون التأثير سلباً على الإجمالي.

شكل (2): تطور نسبة صافي التمويل المستقر لدى القطاع المصرفي في الكويت

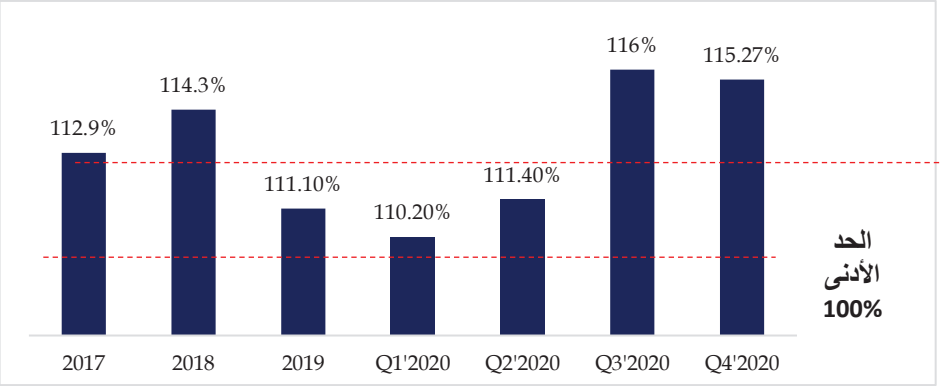

● المصدر: بنك الكويت المركزي

شكل (3): تطور نسبة صافي التمويل المستقر لدى القطاع المصرفي التقليدي والإسلامي في الكويت

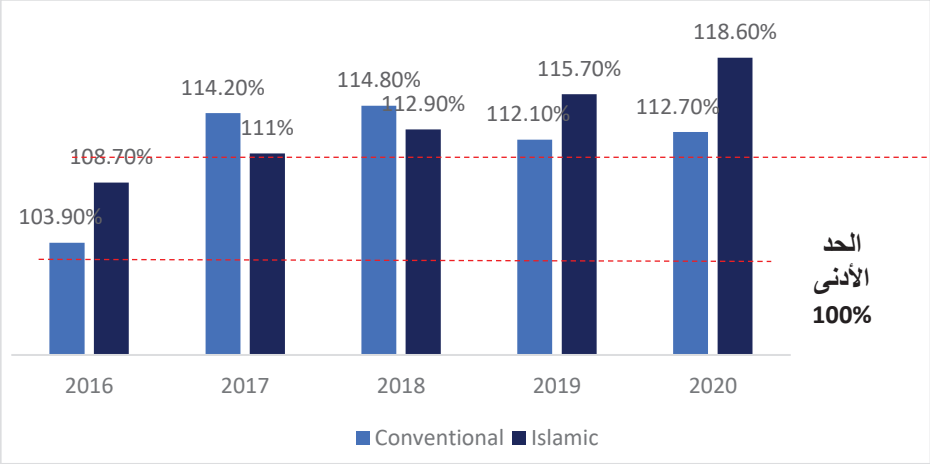

● المصدر: بنك الكويت المركزي

خامساً: الملاحظات الختامية

تضمن تطبيق معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) بعض التحديات، وكان التحدي الرئيس يتمثل في طبيعة أعمال البنوك الكويتية، حيث تتملك أصولاً طويلة الأجل يتم تمويلها بموارد تمويل قصيرة الأجل، بالإضافة إلى نقص في أدوات إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية على وجه التحديد. إلا أن عمليات التورق للبنك المركزي أتاحت لها أدوات مالية، فضلاً عن أن تطبيق مشروع قانون الصكوك الحكومية، سيساهم في توفير أدوات إضافية.

من جانب آخر، فإن تطبيق تعليمات المعيار لأغراض المتابعة لمدة عامين قبل التطبيق الفعلي أعطى البنوك مهلةً كافيةً للتعرف على التعليمات والإجراءات وتمكينها من تطبيقها في عام 2018، وإن معايير السيولة الأخرى التي يتم تطبيقها من قبل بنك الكويت المركزي، مثل معيار تغطية السيولة وسلم الإستحقاقات ونسبة السيولة الرقابية ونسبة القروض إلى مصادر التمويل

المتاحة، كانت بمثابة حجر أساس لتيسير عملية تطبيق معيار صافي التمويل المستقر.

هذا وسيواصل بنك الكويت المركزي جهوده الرامية لتطوير أساليب الرقابة المصرفية بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات في العمل المصرفي، وبما يرسخ الاستقرار المالي.

قائمة المصادر والمراجع:

الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي.

Basel Committee on Banking Supervision (2013). **The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools,** January**.**

Basel Committee on Banking Supervision (2014). **The net stable funding ratio,** October.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

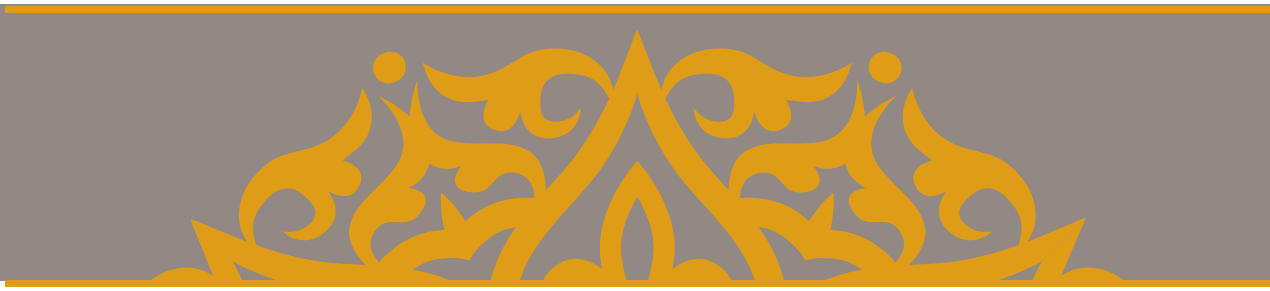

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية